البيان الختامي
لمؤتمر حق العودة الأول
(لندن – أكتوبر ٢٠٠٣)

انعقد في لندن يومي١٧– ٢٠٠٣/١٠/١٨ مؤتمر حق العودة بدعوة من اللجنة الراعية لحق العودة الفلسطينى من أجل البحث في تفعيل النشاط الشعبى الفلسطينى إزاء هذا الحق الذي هو الموضوع الأساس في أية معالجة جادة للقضية الفلسطينية، وكذلك من أجل التنسيق بين الهيئات الحديثة المدنية الفلسطينية المشكلة فوق أرض فلسطين وفي العديد من العواصم العربية والعالمية، من أجل الدفاع عن هذا الحق والحفاظ عليه. أما الهدف الأساسى للمؤتمر، فكان تشكيل مكتب دائم يلعب دور هيئة تنسيق عليا، وذلك لتنسيق النشاط بين الأطراف كافة والتركيز على استقطاب مؤيدين لحق العودة من الأشقاء العرب ومن الأصدقاء في العواصم العالمية، يشكلون قوى ضغط منظمة تتبنى وتدافع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي اقتلعوا منها بالقوة.

وأوضح المؤتمرون في سياق مناقشاتهم أنه لا توجد لهذا المؤتمر أجندة فصائلية أو جزئية على الإطلاق، وأن الأجندة الرئيسية التي يتطلع إليها هى أجندة مهمات عملية توكل إلى من يؤمن بها ومن يستطيع القيام بها.

كما أوضح المؤتمرون في سياق مناقشاتهم التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية مع وعى لضرورة حرص المنظمة على برنامج إجماع وطنى، وتكريس أسس ديمقراطية دائمة للعمل، واتساع صفوفها لجميع القوى الفلسطينية العاملة في الساحة الفلسطينية. واستمع المؤتمرون على امتداد يومين إلى مجموعة من الكلمات التي شرحت أوضاع اللاجئين الفلسطينين في مختلف أماكن تواجدهم: في فلسطين ١٩٤٨، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي الأردن وسوريا ولبنان والعراق ومصر، وفي بقية مناطق الشتات والمهجر، كما تلا ذلك مداخلات عديدة ومعمقة ساهم فيها أعضاء المؤتمر وشكلت في مضمونها إغناء للحوار والنقاش، كما شكلت إضافة إلى الأبحاث التي قدمت وفي ختام الحوار، تم الطلب من جميع الأعضاء التقدم باقتراحات

عملية للخطط المستقبلية، وضمن الأهداف التي حددت، وتم على أساس هذا الحوار استخلاص المهمات المرحلية التالية:

على الصعيد التنظيمي:

١. تشكيل هيئة تنسيقية عليا تلعب دور المنشط والمنسق وتحمل اسم (لجنة المتابعة) وتتكون من:

أ. أعضاء الهيئة الراعية للمؤتمر.

ب. منسق من كل بلد يتواجد فيه لاجئون فلسطينيون.

ج. يكون لهذه الهيئة المنسقة لجنة ثابتة من عدد محدود من الأشخاص تنسق بين المناطق الجغرافية المختلفة وهم د. سلمان أبو ستة، د. نصير عاروري، الأستاذ بلال الحسن، السيد ماجد الزير، وعبلة أبو علبة.

د. اختيار منسق عام وناطق رسمي باسم الهيئة هو د. سلمان أبو ستة.

على الصعيد العملي والتنفيذي: حرصاً من المؤتمر على تحديد مهمات عملية وقابلة للتنفيذ، فقد قرر خطة العمل التالية:

أ. اعتبار قضية ثقافة العودة أساسية وجوهرية، بالتنسيق مع مراكز الأبحاث والكتاب والإعلاميين ورجال التربية والتعليم على نشر ثقافة حق العودة على نطاق شعبي واسع ونجاحه في أوساط الطلاب والشباب مع ما يقتضيه ذلك من ضرورات عملية في توفير المعلومات الأساسية حول أوضاع الشعب الفلسطيني وحق العودة إلى الوطن والديار، وبحث سبل إيصال هذه المعلومات إلى الأجيال الجديدة.

٢. بعد مناقشات مستفيضة، تبنى المؤتمر بياناً أساسياً حول (حق العودة)، وهو البيان الذي عرضته اللجنة الراعية للمؤتمر

ويتضمن: أن حق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم هو حقٌ أساسيٌ من حقوق الإنسان وهو حق غير قابل للتصرف ولا يسقط بمرور الزمن، كما أن حق العودة نابع من حرمة الملكية الخاصة وعدم زوالها بالاحتلال أو السيادة، وانه حق شخصي في أصله لا تجوز فيه النيابة أو التمثيل أو التنازل عنه لأي سبب في أي اتفاق أو معاهدة بالاضافة إلى أنه حقٌ جماعيٌ أيضا.

٣. اعتبر المؤتمر أن إحدى مهماته الأساسية في الفترة المقبلة ستكون العمل على إنشاء قوة ضغط (لوبي) في كل بلد تتواجد فيه جاليات وهيئات فلسطينية فاعلة، ويتم ذلك على قاعدة الاتصال والحوار والاقناع وكسب الأصدقاء في إطار الصلة مع أعضاء الحكومات والبرلمانات والنقابات ومراكز البحث والمؤسسات الأكاديمية وأجهزة الإعلام، ويتولى العاملون في كل إقليم وضع الخطط العملية والتنفيذية لتحقيق هذا الهدف، ثم تقرير أنواع النشاط الداعم التي سيقومون بها بالتنسيق مع اللجان الثابتة.

٤. وجه المؤتمر إلى ضرورة إعداد "دليل وطني" يتضمن تقديم وشرح المعلومات الأساسية حول التهجير القسري للشعب الفلسطيني وأماكن تواجد اللاجئين وأعدادهم وأحوالهم المادية والاجتماعية، والقرارات الدولية الداعمة لحق العودة. والرد على الحجج التي يتم إيرادها من قبل جهات عديدة ضد حق العودة. والعمل على ترجمة هذا الكراس إلى اللغات الأخرى، ليتم اعتماده بعد ذلك كوسيلة اطلاع لكل من يهمه الأمر على أساسيات هذا الموضوع.

٥. قرر المؤتمر الدولي أن تتولى اللجنة الثابتة إصدار نشرة غير دورية تتضمن أخبار ونشاطات اللجان والأقاليم ليكون الجميع على اطلاع بما يجرى.

٦. على الصعيد السياسي: توقف المؤتمر أمام المواقف التي يتم الإعلان عنها بين فترة وأخرى والمتعلقة بحق العودة ومنها اتفاق سويسرا الأخير، والاستبيان الذي صدر قبل أشهر وادعى أن نسبة كبيرة من الفلسطينيين لا ترغب في ممارسة حق العودة بسبب وجود دولة إسرائيل. وسجل المؤتمر المنعقد هنا، رفضه لما يسمى اتفاق سويسرا، مستغربا كيف يبيح عدد من الأشخاص لأنفسهم أن يتنازلوا عن حق العودة وأن يحصروا الأمر بالعودة إلى مناطق الحكم الذاتي أو بالتوطين حيث يقيم اللاجئون في البلاد العربية، متجاهلين التطبيق الفعلي للقرار ١٩٤ الصادر عن الأمم المتحدة والذي يؤكد حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي طردوا منها عام ١٩٤٨. كما سجل المؤتمر أن السلطة الفلسطينية مطالبة بوضع حد لتحركات هؤلاء الأشخاص حتى لا يشاع وهم بأن الأمور تسير في هذا الاتجاه، وما دامت السلطة قد أعلنت بأن هذا الاتفاق غير رسمي وغير ملزم، فإن الكل ينتظر منها أن تعلن إدانتها لهذا الاتفاق نظرا لما فيه من خروج على أساسيات الموقف الوطني الفلسطيني. كما يتوقف المؤتمر عند استطلاعات الرأي التي تدعى بعض مراكز البحث إنجازها لتخدم هدف المساس بحق العودة، ثم يتبين أن هذه الاستطلاعات تم طبخها لخدمة أهداف مرفوضة من الشعب الفلسطيني عامة، ومن اللاجئين الفلسطينيين خاصة، واشار المؤتمر إلى ضرورة التنبيه بكل السبل والوسائل إلى الدور الخطير الذي تلعبه مثل هذه المؤسسات التي تدعى العلمية والموضوعية.

واطلع المؤتمر من خلال مداخلات الأعضاء على المعاملة السيئة التي تلقاها بعض التجمعات الفلسطينية في البلاد العربية، وجرى البحث في ضرورة تحريك اتصالات سياسية مع هذه الأنظمة، لتغيير شروط التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين وجعلها شروط إنسانية.

وتوقف المؤتمر بشكل خاص أمام أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق، ولاحظ ضرورة القيام بعمل جاد من أجل أن تتحمل وكالة غوث اللاجئين (أونروا) مسؤوليتها عنهم. ذلك أن العراق هو أحد البلدان العربية الذي لا تمارس فيه الأونروا مسؤوليتها على اللاجئين الفلسطينيين المقيمين فيه.

أما مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة والتي تعاني منذ سنوات من بطش وتدمير قوات الاحتلال الإسرائيلي، فقد رأي المؤتمر أنها تحتاج إلى معالجة دولية تقوم بها الأونروا والأمم المتحدة، وهذا يحتاج إلى جهد فلسطيني وعربي ودولي. والجدير بالذكر هنا أن انعقاد المؤتمر تم بجهود ذاتية، وتحمل الأعضاء أنفسهم نفقات السفر والإقامة، تأكيداً لهوية المؤتمر بصفته عملا مدنياً شعبياً، وتجنباً لأي تمويل يربط المؤتمر بهذه الجهة أو تلك.

لقد بينت التطورات خلال السنوات الأخيرة أن حق العودة الذي بدأ كصرخة تنبيه، قد تحول تدريجياً إلى حركة شعبية عميقة الجذور، وله في الشارع الفلسطيني والعربي تأثير ضاغط وبارز، كما فرض نفسه على المفاوض الفلسطيني، حتى أنه شكل حاجزا يمنع من التفريط والتنازل، ولا تزال حركة حق العودة تنطوى على احتمالات كبيرة للتطور باتجاه عربى وعالمى، ويشكل هذا المؤتمر خطوة جادة على هذا الطريق الصاعد.

لندن ١٨/١٠/٢٠٠٣م

إعـــلان تأكيد
حـــــق الشعب الفلسطيني
بالعودة والتعويض

نحن الفلسطينيون الموقعون أدناه

لقـد تـم طـرد شـعبنا الفلسطيني من ديارة في فلسطين عام ١٩٤٨ على يد القـوات العسـكرية الصـهيونية والإسـرائيلية، وأجبر على النزوح من ٥٣١ مدينة وقرية، وصادرت إسرائيل أراضيه التي تبلغ ٩٢ % من مساحتها الحالية.

إن الشعب الفلسطيني

تعـرض خـلال ٥٥ عامـا مـن التشـريد إلى ويلات الحرب والاضطهاد وإنكـار الهويـة الوطنـية والتميـيز العنصـري و"التنظـيف العرقي" وعانى نفسياً ومادياً، وكـان ضـحية لعملـية منظمة ومدبرة ومدعومة من الخارج لاقتلاعه من وطـنه واسـتبداله بمهاجريـن مـن جمـيع أنحـاء العـالم وفق أكثر القوانين ظلماً وعنصرية وهو قانون العودة الإسرائيلي.

كما أن هذا الشعب

لا يـزال يمـثل حـتى الـيوم أكـبر عدد من اللاجئين والمهجرين في العالم وأقدمهـم فـي الشـتات، إذ يـبلغ عددهـم حوالـي ٦ ملاييـن تمـثل ثلثي الشعب الفلسطيني بأكمله.

وبمـا أنه

لـم يتمكـن حـتى الآن مـن تحقـيق حقـه الطبيعـي في العودة إلى وطنه وتعويضـه عـن خسـائره رغـم الإجمـاع الدولـي المـنقطع النظير والمتمثل في مئات القرارت الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

لذلك فإننا نؤكد ما يلي:

إن حـق اللاجئيـن والمهجريـن الفلسـطينيين فـي العودة الى ديارهم حق أسـاس مـن حقـوق الإنسـان، أكـده الميـثاق العالمـي لحقوق الإنسان والميثاق

العالمي للحقوق المدنية والسياسية، والميثاق الدولي لإزالة كل أشكال التمييز العنصري، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والمواثيق الأوروبية والأفريقية والأمريكية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

كما أن حق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم حق غير قابل للتصرف ولا يسقط بمرور الزمن، وهو حق أكدته الأمم المتحدة بموجب قرارها رقم ١٩٤ الصادر في ١١ سبتمبر ١٩٤٨ وأعادت تأكيده ١٣٠ مرة منذ عام ١٩٤٨ وحتى اليوم.

كما أن حق العودة نابع من حرمة الملكية الخاصة وعدم زوالها بالاحتلال أو استبدال السيادة، وهو الحق الذي طبق على اليهود الأوروبيين الذين استعادوا أملاكهم التي صُودرت أثناء الحرب العالمية الثانية دون الرجوع إلى قرار دولي محدد.

كما أن **حق العودة حق شخصي في أصله** لا تجوز فيه النيابة أو التمثيل عنه أو التنازل عنه لأي سبب في أي اتفاق أو معاهدة، وهو حق جماعي أيضاً.

كما أن **حق العودة لا ينتقص** أو يتأثر بإقامة دولة فلسطينية بأي شكل.

وبموجب كل ما سبق فإننا نعلن

عدم قبولنا لكل ما يتمخض عن أي مفاوضات أو تنازل عن أي جزء من حق اللاجئين والمهجرين والنازحين بالعودة إلى أراضيهم وأملاكهم التي طردوا منها منذ عام ١٩٤٨، وتعويضهم ولا نقبل التعويض بديلاً عن حق العودة.

كما أننا نطالب بالتعويض المناسب عن المعاناة النفسية والأضرار المادية وجرائم الحرب التي لحقت باللاجئين خلال ٥١ عاماً استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة والسوابق القانونية.

ونحن إذ نوقع أدناه أفراداً من سائر فئات الشعب الفلسطيني، ومنا اللاجئون الذين يعيش ٢٩% منهم في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية

والباقي خارجها، للتوجه إلى المدافعين عن حقوق الإنسان والمواطنين الشرفاء والمجتمع الدولي وهيئة الأمم المتحدة وحكومات العالم، خصوصا الدول التي كان لها دور في مأساة الشعب الفلسطيني، أن يدعموا بكل الوسائل الممكنة حق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم بالإضافة إلى التعويض. إن السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط لن يسود دون تنفيذ حق العودة لأكبر وأهم وأقدم قضية للاجئين في العالم.